ورشة تعريفية عن احتياجات الصحة الإنجابية للنساء والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة

صنعاء / بشير الحزمي :

نظم برنامج الصحة الانجابية بجمعية الاصلاح الاجتماعي الخيرية بالتعاون مع البنك الدولي و وزارة الصحة العامة والسكان- قطاع السكان وجمعية الامان لرعاية الكفيفات و مؤسسة التحدي و جمعية رعاية الصم والبكم مؤخرا بالعاصمة صنعاء ورشة عمل تعريفية باحتياجات الصحة الانجابية للنساء والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة بمشاركة 25 مشاركا من منسقي ومثقفي المشروع .

وفي الورشة أكدت وكيل وزارة الصحة لقطاع السكان الدكتورة نجيبة عبد الغني أهمية الورشة التي تهدف إلى توعية النساء والشباب وأسرهم من ذوي الاعاقة ومقدمي الخدمات الصحية بقضايا تنظيم الاسرة والصحة الانجابية .

من جانبه أوضح مدير عام جمعية الاصلاح الاجتماعي الخيرية الدكتور عبد الواسع الواسعي أن المشروع يهدف الى المساهمة في تحسين وضع الصحة الانجابية في امانة العاصمة من خلال تلبية الاحتياجات الإنجابية للنساء والشباب من ذوي الإعاقة .

وقال إن المشروع الذي سينفذ في أمانة العاصمة ولمدة عام كامل من فبراير 2014 وحتى ديسمبر 2014 يتضمن عقد ورش تعريفية حول الصحة الانجابية والتواصل والشراكة مع المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال وتوزيع نشرات تعريفية بالمشروع وتطوير وطباعة دليل تثقيفي للصحة الانجابية الخاص بالعاملين على تنفيذ الجلسات التوعوية .وعقد 300 جلسة توعوية في أوساط النساء والشباب من ذوي الإعاقة حول قضايا الصحة الانجابية وتنفيذ عدد من الندوات والبرامج الاذاعية لمناقشة احتياجات الصحة الانجابية و تحسين قدرة المنظمات غير الحكومية لتلبية احتياجات الصحة الانجابية للنساء والشباب ذوي الاعاقة وزيادة الوعي بين النساء و الشباب ذوي الاعاقة وكذلك المجتمع حول احتياجات الصحة الإنجابية.

وناقشت الورشة أوراق عمل تناولت احتياجات الصحة الانجابية للنساء والشباب من ذوي الاعاقة و أهم الرسائل الصحية المتعلقة بالصحة الانجابية الخاصة بالنساء والشباب من ذوي الاعاقة ، و رفع الوعي الاجتماعي والعلمي والتثقيفي للمشاركين في مجال وسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بشكل عام وأبعادها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والإنسانية .

حضر الورشة مدير مكتب الصحة بأمانة العاصمة الدكتورعبدالله العرشي و كبير اختصاصي الصحة في مكتب البنك الدولي بصنعاء الدكتور علي أحمد المضواحي ومنسق مشروع الصحة الانجابية بالجمعية الدكتور خلدون المذحجي.

بعد ترؤسه وفد اليمن في اجتماعات الدورة (47) للجنة السكان والتنمية في الأمم المتحدة

د. بورجي : القضية السكانية قضية تنموية وطلبنا من المجتمع الدولي زيادة الاهتمام والدعم للبرامج السكانية

قال الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور احمد على بورجي إن اليمن أيدت في اجتماعات الدورة 47 للجنة السكان والتنمية في الامم المتحدة المنعقدة في الفترة 11-7 ابريل الجاري بنيويورك الاستمرار بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد 2014م .

وأضاف في حديثه لـ صحيفة(14 أكتوبر) بعد عودته من ترؤس وفد بلادنا في هذه الاجتماعات أن بلادنا سبق ان تقدمت بمقترح نيابة عن دول الـ77 بهذا الخصوص للجمعية العامة للأمم المتحدة ، مقدرا في مداخلة الجمهورية اليمنية في هذه الاجتماعات الدور التنسيقي الذي يلعبه صندوق الامم المتحدة للسكان في متابعة مراجعة وثيقة برنامج العمل لما بعد 2014م .

صنعاء / بشير الحزمي

وأوضح بورجي في مداخلته أن التقرير التحليلي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعد من صندوق الامم المتحدة للسكان يقدم تحليلاً متكاملا عن النجاحات والإخفاقات منذ عام 1994 بالإضافة الى تحديد المواضيع العاجلة ذات الاولوية والتوصيات الاساسية للحكومات لتفعيل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان.

وأكد أهمية عقد هذه الدورة الـ47 للجنة السكان والتنمية للخروج بتوصيات وقرارات تؤكد الالتزام والتنفيذ لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان لما بعد 2014م والأهمية القصوى لتحديد الاولويات العاجلة في مجال السكان والتنمية لتضمينها في برنامج التنمية العالمي لما بعد 2015م.

وقال أمام المشاركين في اجتماعات الدورة 47 للجنة السكان والتنمية في الامم المتحدة اننا في اليمن نتفق مع الملاحظات والحقائق الواردة في تقرير المراجعة حول توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد 2014م خاصة فيما يتعلق بالنجاحات التي تمت والإخفاقات التي رافقتها وضرورة وضع الاستراتيجيات المستقبلية وتحديث السياسات الحالية التي تعزز الحقوق والصحة الإنجابية على المستوى العالمي بالإضافة الى مراجعة وتحديد الاولويات على المستوى الوطني وفقاً لخصائص واحتياجات كل دولة و كذلك أهمية الالتزام العالمي والوطني بتوفير وتحديد الالتزامات المالية ووضع اليات وطنية واقليمية للتقييم والمتابعة المنتظمة للتأكد من ان مخرجات المراجعة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في صدارة برامج التخطيط ومرتبطة بزمان محدد للتنفيذ .

وأكد ضرورة ان تكون الصحة الانجابية والجنسية والحقوق جزءاً لا يتجزأ من برنامج وأهداف التنمية العالمي لما بعد 2015م.

وأشار بورجي الى أن من القضايا والمواضيع ذات الاولويات التي نعتقد بأهميتها جنب الى جنب مع التزام الدول الاعضاء بتنفيذها، الجزء الخاص بالكرامة وحقوق الانسان وضرورة الاستثمار لمواجهة وتخفيف الفقر وتعزيز مشاركة المرأة والشباب واستمرار الفتيات في التعليم وخفض نسبة الامية في الريف وخاصة بين اوساط الاناث والاهتمام بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة ومكافحة العنف بكل أشكاله المختلفة وكذا الاهتمام بالمسنين ورعايتهم ودعم الدول التي تعاني من تدفق اللاجئين والنازحين نتيجة الحروب والنزاعات والصراعات الداخلية ومن بينها بلادنا .

وأكد أهمية تحقيق وصول جميع المجتمعات لخدمات صحية وإنجابية وخاصة حق الشباب في الحصول على المعلومات والتعليم والخدمات بالإضافة الى ضرورة توسيع شبكة الخدمات القائمة وتوسيعها والاستثمار في تأمين وسائل تنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات والحد من ممارسة الاجهاض غير الآمن من اجل تعزيز صحة الام وكذا زيادة الخدمات الوقائية من الامراض المنقولة جنسياً بما فيها الايدز بالإضافة الى تأكيدنا على الاجراءات المقترحة في مجالات الهجرة والحكم الرشيد والمسالة.

وشدد على ضرورة ان يتضمن برنامج العمل السكاني لما بعد 2014 ما ورد في اعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الاقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية كونه يضم العديد من التوصيات الهادفة الى تحقيق رفاه الانسان والتنمية المستدامة.

ولفت بورجي الى أن التقارير الوطنية المستخلصة من نتائج المسح الذي تم تنفيذه في مختلف دول العالم حول مستوى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بينت ان هناك تفاوتا كبيرا بين العديد الدول في تحقيق الاهداف وهذا يتطلب الوقوف على اسباب الاخفاق وأهمية دعم الدول التي لم تتمكن من بلوغ تلك الاهداف كون تلك الاخفاقات في معظمها ناتجة عن عدم توفر الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج.

داعيا الى دعم الدول النامية ومنها بلادنا خلال الفترة القادمة حتى تتمكن من تنفيذ برنامج العمل السكاني .

وطالب الدول المانحة والمنظمات الدولية بزيادة الاهتمام والدعم الفني والمادي للبرامج السكانية في بلادنا .

وأوضح بورجي أن وفد اليمن في اجتماعات الدورة 47 للجنة السكان والتنمية في الامم المتحدة كان على تنسيق مع مندوبية الجمهورية اليمنية في الامم المتحدة ومع الممثل الدائم لليمن الاستاذ جمال السلال والفريق العامل في الامم المتحدة من المختصين اليمنيين حيث تم حضور المناقشات والمداولات بشكل مكثف جدا .

وقال إن وفد الجمهورية اليمنية كان مكونا من وفد رسمي ومشاركة منظمات المجتمع المدني وأن حضور اليمن في الاجتماعات كان فاعلا وقد تم مناقشة وتداول قضايا عديدة خلال فترة انعقاد اعمال لجنة السكان في الأمم المتحدة وكان هناك تفاوض باسم المجموعة العربية والمجموعة الاسلامية ومجموعة الـ 77 + الصين ، وأن اليمن في بيانها اشارت الى هذه المجموعات باعتبارها تمثل توجه رؤية اليمن والتي كان لليمن تنسيق كبير جدا معها للخروج بنتائج طيبة ، منوها بأن القرارات التى ستنبثق عن الامم المتحدة ستكون توافقية بين مجموعات الدول المختلفة .

ولفت إلى أن اليمن قد أكدت في هذه الاجتماعات على قضايا مهمة جدا منها قضايا الحقوق والحريات وقضايا الحقوق الصحية والإنجابية وقضايا الهجرة وتأثيرها على اليمن باعتبار أن اليمن يعتبر مستقبلا للهجرة العابرة او اللاجئين من دول الجوار باعتبار أن اليمن لها جوار افريقي وهي قضية مهمة جدا وفي اليمن اكثر من مليون لاجئ من دول افريقيا وهو يمثل عبئا على التنمية وعلى القضية السكانية . أضف الى ذلك ما تعانيه اليمن من صراعات داخلية وتأثيراتها ناهيك عن الهجرة الداخلية، مشيدا بمستوى الدعم والالتزام السياسي العالي في بلادنا للقضية السكانية .

وقال نحن في المجلس الوطني للسكان نؤكد على أهمية التزام الدولة بتوفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة السكانية باعتبار ان القضية السكانية قضية هامة جدا على اساس ان أي دعم يصل من المانحين ينبغى أن يوازيه دعم من الدولة من خلال تحسين ميزانية المجلس الوطني للسكان وتمكين الامانة العامة للمجلس من تنفيذ الانشطة ومواجهة القضية السكانية باعتبار القضية السكانية تحتاج الى تنسيق جهود كافة شركاء العمل السكاني سواء كان من قطاعات حكومية او منظمات مجتمع مدني او جهات بحثية وأيضا الشركاء سواء كانوا محليين او دوليين .

وأشار بورجي الى أن اجتماعات الدورة 47 للجنة السكان والتنمية في الامم المتحدة قد وافقت على تمديد العمل ببروتوكول القاهرة 1994م باعتبار أن الدول بحاجة الى اعطائها فرصة اكبر لتنفيذ التوجهات الدولية بما فيها التوجهات الدولية الحديثة . وأن ذلك سيصدر ضمن قرارات وتوصيات اجتماع نيويورك في اطار اجماع اممي على هذه القضية من خلال اعلان جديد للعمل لما بعد 2014 الذي سيصدر عن الامم المتحدة في سبتمبر القادم خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لتدشين هذا الموضوع ، مؤكدا أهمية أن تدرك اليمن بلوغ اهداف اللافية والوفاء بالتزاماتها مقابل أي دعم يصلها من المانحين .

واوضح أن القضية السكانية هي بالدرجة الاولى قضية تنموية ولا يمكن أن يكون هناك استمرار واستدامة للتنمية بدون الوفاء بالالتزامات .

في عالم غير متساو.. نحتاج إلى النمو الشامل للجميع

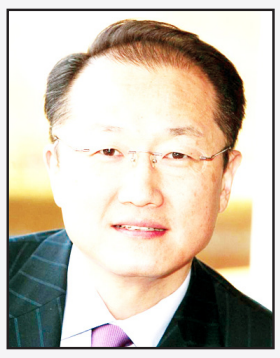

بقلم: جيم يونغ كيم

منذ وقت طويل، يعرف الأغنياء إلى حد ما كيف يعيش الفقراء في مختلف أنحاء العالم. أما الجديد في عالم اليوم فهو أن هذا السر المكنون الذي لم يعرفه الفقراء - أي كيف يعيش الأغنياء - لم يعد الآن خافيا على أحد. فمن خلال التلفاز بالقرى وشبكة الإنترنت والأجهزة المحمولة باليد، التي يملكها عدد متزايد بسرعة من الفقراء، يجري بث صور ملونة عن أساليب حياة الأغنياء والطبقة الوسطى إلى بيوتهم كل يوم.

في العام الماضي، عندما زرت أنا والرئيس إيفو موراليس إحدى القرى البوليفية التي تقع على ارتفاع 14 ألف قدم فوق مستوى سطح البحر، التقط القرويون صورا لنا عبر هواتفهم الذكية عند وصولنا. وفي ولاية أوتار براديش الهندية، التي بها أعلى عدد من الفقراء على مستوى الهند، وجدت بعض الهنود يشاهدون مسلسلات تلفزيونية كورية على هواتفهم الذكية.

إننا نعيش في عالم يفتقر إلى المساواة. ورغم أن العالم الغني قد يغفل معاناة الفقراء، فإن الفقراء في مختلف أنحاء العالم يدركون جيدا كيف يعيش الأغنياء. وقد أظهروا رغبة في العمل على تحسين أوضاعهم.

إن عدم المساواة يلحق الضرر بالجميع. فتدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي يتسبب في خسائر في الدخل بنسبة 27 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى النقيض من ذلك، فإن النمو الشامل للجميع يبني عقدا اجتماعيا أكثر قوة بين الشعوب وحكوماتها – ويبني أيضا اقتصادات أقوى. وإذا رفعنا معدلات تشغيل المرأة إلى مستواها بين الرجال، على سبيل المثال، فإن متوسط الدخل يمكن أن يزيد بنسبة 19 في المائة في جنوب آسيا وبنسبة 14 في المائة في أمريكا اللاتينية.

ويعيش الفقراء المدقعون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم – أي أقل من قطع العملات المعدنية التي يُفرغها الكثير منا من جيوبه كل ليلة. ومع ذلك، فإن أكثر من مليار شخص في البلدان المتوسطة والبلدان الفقيرة يعيشون اليوم على أقل من ذلك.

إننا نعلم أن المشكلات الكبرى التي يواجهها العالم اليوم لا تؤثر على الملايين ولكن على المليارات منا. فالطاقة لا تتوفر لنحو ملياري شخص، ولا يحصل ما يُقدَّر بنحو 2.5 مليار شخص على الخدمات المالية الأساسية. ونواجه نحن جميعا – كافة سكان الأرض البالغ عددهم 7 مليارات - كارثة وشيكة من جراء تغيُّر المناخ إذا لم نتحرَّك الآن وفق خطة على قدر التحدي.

لا شك أن الاحتياجات الإنمائية للعالم تفوق كثيرا قدرات مجموعة البنك الدولي على الوفاء بها، لكن بوسعنا أن نفعل الكثير والكثير. ولتلبية الطلب المتزايد الذي نتوقعه مع تحسُّن أدائنا في تقديم المعارف والحلول إلى عملائنا، نعمل على تدعيم قدراتنا المالية من أجل زيادة إيراداتنا وتعظيم استخدام رؤوس أموالنا.

وقد اتخذنا مؤخرا خطوات لمضاعفة قروضنا السنوية إلى البلدان متوسطة الدخل تقريبا من 15 مليار دولار إلى ما يصل إلى 28 مليار دولار سنويا. ويعني ذلك أن قدرات البنك الدولي للإقراض أو حجم القروض التي يمكننا تحميلها على ميزانيتنا سيزيد بمقدار 100 مليار دولار في العشر سنوات القادمة إلى نحو 300 مليار دولار. ويضاف ذلك إلى أكبر عملية تجديد للموارد في تاريخ المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك لمساعدة البلدان الأكثر فقرا، بنحو 52 مليار دولار من المنح والقروض الميسرة.

وفي الوقت نفسه، نقوم أيضا بزيادة مساندتنا المباشرة للقطاع الخاص. وتعتزم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار –ذراع مجموعة البنك الدولي للتأمين ضد المخاطر السياسية- زيادة ضماناتها الجديدة نحو 50 في المائة خلال الأعوام الأربعة القادمة. وتتوقع مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراعنا للتعامل مع القطاع الخاص، مضاعفة حافظة استثماراتها خلال العقد المقبل لتصل إلى 90 مليار دولار، ونعتقد أن ارتباطاتها السنوية الجديدة ستزيد في غضون عشرة أعوام إلى 26 مليار دولار.

وبالنظر إلى مجموعة البنك الدولي ككل، فإن ارتباطاتها السنوية التي تتراوح اليوم تقريبا من 45 مليار دولار إلى 50 مليارا من المتوقع أن تقفز إلى أكثر من 70 مليار دولار في السنوات القادمة. وتمثل هذه القدرات المالية المحسنة نموا لم يسبقه مثيل لمجموعة البنك الدولي. ونحن الآن في وضع يمكننا فيه، إجمالا، تعبئة واستقطاب مئات المليارات من الدولارات سنويا في السنوات القادمة.

ونحتاج إلى إيجاد طرق أكثر فعالية للعمل مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الأخرين، بما في ذلك أولئك في المجتمع المدني والقطاع الخاص. ونحن في حاجة إلى بناء شراكات، ومؤسسات عالمية قوية، وقطاع خاص مفعم بالحيوية، وقادة سياسيين مخلصين.

والأهم من ذلك كله، أننا نحتاج إلى توحيد الناس في أنحاء العالم في حركة عالمية لإنهاء الفقر. ويجب أن تتحد كل فئات مجتمعنا الدولي لتحويل رؤية إيجاد اقتصاد أكثر عدلا واستدامة إلى تحرك يتسم بالحزم والإصرار ويكون ميراثنا للمستقبل.

والعالم يتابع هذه التطورات باهتمام شديد.

■ رئيس مجموعة البنك الدولي.

ضمن مشروع تعزيز خدمات الصحة الإنجابية بمديرية السخنة بمحافظة الحديدة

جمعية رعاية الأسرة توزع معدات طبية وأثاثاً مكتبية لمرافق صحية في المديرية

صنعاء/ ... بشير الحزمي :

قامت جمعية رعاية الاسرة اليمنية وفي اطار مشروع تعزيز خدمات الصحة الإنجابية الذي نفذته الجمعية خلال الاشهر الثلاثة الماضية يناير – مارس 2014 م بمديرية السخنة بمحافظة الحديدة بالتعاون مع منظمة أوكسفام البريطانية بهدف تحسين خدمات الصحة الانجابية وصحة الامهات والأطفال في المديرية التى يبلغ عدد سكانها نحو 60 الف نسمة ، زيادة معدل توفير الحصول على خدمات الصحة الانجابية ذات الجودة العالية ، تعزيز نظام الاحالة وتحسين قدرة العاملين الصحيين على تقديم خدمات الصحة الانجابية ذات الجودة العالية خصوصاً في نظام العالية خصوصاً في خدمات تنظيم الاسرة وكذلك خدمات رفع الوعي .قامت بتوزيع عدد من الاجهزة والمعدات الطبية لخدمات الصحة الانجابية والأثاث المكتبية وعلب التوليد الآمن لعدد من المرافق الصحية في المديرية ، بالإضافة الى حقائب تركيب وإزالة اللوالب للقابلات اللاتي تم تدريبهن من قبل الجمعية ضمن هذا المشروع .

وأوضح منسق المشروع بجمعية رعاية الأسرة اليمنية الدكتور فارس الوعيل أن المشروع يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية ركز المكون الاول على تقديم خدمات الصحة الإنجابية من خلال تشغيل عيادة متنقلة والتي استهدفت 3300 فرد في مديرية السخنة من النساء والأطفال، إضافة الى تنفيذ ثلاث دورات تدريبية لـ 50 شخصا من القابلات والممرضات والمثقفين والمرشدات الصحيين منها دورة تدريبية تنشيطية لعدد 20 من القابلات والمرشدات في مجال تقديم خدمات الصحة الانجابية ، ودورة تدريبية في تركيب وإزالة اللوالب لعدد 10 قابلات مجتمع ، دورة تدريبية لعدد 20 شخصا من العاملين الصحيين في قضايا الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة .فيما ركز المكون الثاني على جانب دعم المرافق الصحية عن طريق عدد من الانشطة حيث صيانة وترميم عدد خمسة مرافق صحية في مديرية السخنة بالإضافة الى توزيع عدد من المعدات الطبية في مجال خدمات الصحية الانجابية وحقائب التوليد الآمنة ومعدات وأثاث مكتبية للمراكز الصحية نفسها ، أما المكون الثالث فقد ركز على التثقيف الصحي عن طريق العديد من الندوات التثقيفية في المجتمع حيث تم تنفيذ انشطة لرفع الوعي استهدفت بشكل مباشر 3000 من الرجال و 3000 من النساء من خلال ندوات تثقيفية مباشرة في مجال الصحة الانجابية ، كما استهدفت بشكل غير مباشر مختلف سكان المديرية.

ووفقا لدراسة نفذها الاتحاد الاوربي عام 2012 م فأن 68% من النساء في محافظة الحديدة يلدن في المنازل فيما 29 % يلدن في مرافق صحية .

وأشارت الدراسة الى أنواع المضاعفات اثناء الولادة حيث تعاني 48 % من النساء من ولادات متعسرة فيما تعاني 37.9 % من نزيف حاد اثناء الولادة ، 8 % يتعرضن لعمليات قيصرية .

وأظهرت الدراسة أن الوعى بين النساء في الحديدة حول أهمية المباعدة بين الولادات منخفض جدا حيث تبين أن 93.3 % من النساء لديهن الاستعداد للانتظار سنة فقط بين حمل وآخر ، فيما 6.1 % لديهن الاستعداد للانتظار أكثر من 20 شهر ، 4.8 % لديهن استعداد للانتظار أكثر من سنتين بين حمل وآخر.

وأوضحت الدراسة آن معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة في محافظة الحديدة بلغ 29 % .

ولفت الوعيل الى أن مشروع تعزيز خدمات الصحة الإنجابية بمديرية السخنة بمحافظة الحديدة قد جاء بناء على نتائج التقييم السريع الذي تم تنفيذه بواسطة منظمة أوكسفام البريطانية وجمعية رعاية الاسرة اليمنية خلال الفترة 20 – 22 نوفمبر 2013م من خلال مقابلة صناع القرار في المديرية والذي أظهر أن المديرية بالرغم من وجود 14 مرفقا صحيا فيها منها مركزان صحيان و 12 وحدة صحية احداها متوقفة عن العمل تفتقر الى وجود كادر صحي مدرب ومؤهل في مجال خدمات الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة ، وتنحصر وسائل تنظيم الاسرة المستخدمة في المديرية في تقديم الحقن والحبوب للمستفيدات. لأن مقدمي الخدمات غير مدربين على خدمات تركيب وإزالة اللوالب والغرسات ، كما تشهد المديرية غياب لخدمات الطوارئ التوليدية .

أخي المواطن.. أختي المواطنة

حرصكم على تحصين جميع أطفالكم منذ الولادة وحتى بلوغهم العام والنصف من العمر بحسب جدول التحصين يضمن لهم حياة صحية ووقاية من خطر الإصابة بأمراض الطفولة القاتلة .. احرصوا على استكمال جميع الجرعات في مواعيدها المحددة.

أسبوع التحصين الإقليمي الخامس(24 - 30 أبريل2014م)